

اقتصاد نقدي

المحاضرة الخامسة

من إعداد:

د. ياسمينه إبراهيم سالم

محتوى المادة التعليمية

مدخل مفاهيمي للنقود	المحور الأول
المجمعات النقدية ومقابلاتها	المحور الثاني
الأنظمة النقدية	المحور الثالث
البنوك التجارية والبنك المركزي	المحور الرابع
إنشاء النقود والمضاعف النقدي	المحور الخامس
التضخم والسياسة النقدية	المحور السادس
السوق النقدية	المحور السابع

الجهاز المصرفي الجزائري

• تطور الجهاز المصرفي الجزائري

أولا

• البنك المركزي والإصدار النقدي

ثانيا

• البنوك التجارية وآلية خلق النقود

ثالثا

• أنواع أخرى للبنوك

رابعا

أولاً: تطور الجهاز المصرفي الجزائري

- يمكن اختصار تطور الجهاز المصرفي الجزائري في النقاط التالية:
 - ورثت الجزائر عشية الاستقلال نظاما مصرفيا واسعا، لكنه تابع للمستعمر، ما استلزم عملية التأميم في 1966؛
 - بتاريخ 29 أوت 1962 تم فصل الخزينة العامة للجزائر عن الخزينة الفرنسية، ووفقا لقانون المالية 1965 فإن البنك المركزي وضع لخدمة الخزينة العامة، بمنحها التسبيقات والقروض بدون قيود (مجرد محاسب)؛
 - تم إصدار الدينار الجزائري بتاريخ 10/04/1964، وهو عملة غير قابلة للتحويل تساوي قيمتها آنذاك قيمة الفرنك الفرنسي (180 ملغ ذهب)؛
 - قبل قانون النقد والقرض 1990، كانت النقود عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، ولم تكن أداة إستراتيجية من أجل التحكم في التنمية الاقتصادية (تبعاً لخصائص التخطيط المركزي)؛

أولاً: تطور الجهاز المصرفي الجزائري (تابع)

- قبل الإصلاح المالي والنقدي 1986 كانت الخزينة العامة المصدر الرئيس لإصدار وتسيير العملة الوطنية، وكان البنك المركزي مجرد جهاز للتنفيذ؛
- اعتبار النقود كوسيلة لتداول رأس المال والعمل والرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية كان بموجب ترتيبات قانون 1986 (قانون القرض والبنك)، وإنشاء المجلس الوطني للقرض والنقد؛
- قانون استقلالية البنوك 1988 المعدل والتمم للقانون السابق؛
- قانون النقد والقرض 1990-10 بهدف إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية؛
- أعقب قانون النقد والقرض تعديلات في سنوات 2001، 2003، 2004 في شكل أوامر وقوانين؛
- ثم تلا ذلك برامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية.

مبادئ قانون النقد والقرض

الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

الفصل بين الدائرة النقدية وميزانية الدولة

الفصل بين ميزانية الدولة ودائرة القرض

إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

وضع نظام نقدي على مستويين

وظائف البنك المركزي

✓ بنك إصدار: طبع الأوراق النقدية ووضعها في التداول؛
✓ بنك الحكومة (الدولة): وكيل الحكومة ومستشارها المالي، ويشرف على تطبيق السياسة النقدية؛
✓ بنك البنوك: باعتباره يأتي على هرم الجهاز المصرفي فهو يقوم بالإشراف على الجهاز المصرفي ويراقبه.

خصائص البنك المركزي

✓ لا يسعى لتحقيق الربح؛
✓ لا يتعامل مباشرة مع الأفراد؛
✓ له مهمة إصدار وسحب النقود من الاقتصاد؛
✓ تابع للدولة من حيث ملكيته ويتميز بالأحادية.
وعكس هذه الخصائص هي خصائص البنك التجاري.

تعريف البنك المركزي

هو هيئة نقدية حكومية تتولى تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والإشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة وبما يكفل تحقيق الاستقرار في النظام النقدي والمصرفي

تطور قواعد الإصدار

أنظمة الإصدار

نظام الغطاء الذهبي الكامل: الإصدار يقابله غطاء كامل من الذهب

نظام التغطية الجزئي: تغطية جزء منه بالسندات الحكومية وجزء الإصدار الإضافي من الذهب

نظام التغطية النسبي: تغطية بنسبة من الاحتياطي الذهبي ونسبة بموجودات محددة مسبقا (منها السندات الحكومية)

نظام الحد الأقصى للإصدار: بموجب قانون من السلطة التشريعية يعدل كل فترة

نظام الإصدار الحر: إعطاء المصارف المركزية حرية الإصدار بما يتناسب مع التغيرات الاقتصادية للبلد

قواعد الإصدار

قاعدة الإصدار المقيد

قاعدة الإصدار الحر

وظائف البنك التجاري

✓ فتح حسابات مصرفية
من خلال جلب الودائع
(تحت الطلب، لأجل،
ادخارية)؛
✓ منح القروض المختلفة؛
✓ إصدار وتسيير وسائل
الدفع؛
✓ إنشاء النقود الكتابية؛
✓ تقديم مختلف الخدمات
المصرفية (تحويل الأموال،
بيع وشراء العملات،
تأجير الخزائن...).

أهداف البنك التجاري

✓ الربحية: أو تعظيم الربح
والاستمرار في المنافسة
في السوق؛
✓ السيولة: القدرة
والقابلية على تحويل
الأصل إلى نقدية بسرعة
ودون خسارة؛
✓ الأمان: أو الضمان أي
مستوى مقبول من
المخاطر (عدم قدرة العميل
على السداد)

تعريف البنك التجاري

سبق نشأة البنوك
المركزية، وقد عرفه
قانون النقد والقرض بأنه:
شخصية اعتبارية معنوية،
يتمتع بصفة دائمة كل
وظائف البنوك من استقبال
الودائع ومنح القروض
وتوفير وسائل الدفع
وتسييرها.

القاعدة النقدية والعرض النقدي

المضاعف النقدي الموسع

في حالة وجود تسرب نقدي، والذي يسمى المعدل الحدي لتفضيل الأوراق النقدية

$$b=30\%$$

ويصبح المضاعف النقدي

$$K=1/(a+b-ab)$$

ومن ثم حجم النقد الجديد

$$\Delta M = \Delta C * 1/a + b - ab$$

$$\Delta M = 1000 * 1/0.2 + 0.3 - 0.2 * 0.3$$

$$\Delta M = 1000 * 2.27$$

$$\Delta M = 2272.72 \text{ DA}$$

المضاعف النقدي البسيط

وديعة بقيمة 1000 دج، ومعدل

احتياطي إجباري: $a=20\%$

$K=1/a$ (قيمة المضاعف)

حجم النقد الجديد أو الودائع

المشتقة

$$\Delta M = \Delta C * 1/a$$

$$1000 * 1/0.2 = 5000 \text{ DA}$$

البنوك الشاملة والبنوك الالكترونية

✓البنوك الشاملة هي تلك التي تؤدي الوظائف التقليدية للبنوك وكذلك الوظائف غير التقليدية التي تتعلق بالاستثمار (أي وظائف البنوك التجارية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال).
✓تشير البنوك الالكترونية إلى قيام العميل بإدارة حساباته وإنجاز أعماله المتصلة بالبنك عبر شبكة الأنترنت في أي مكان وأي وقت أي 'الخدمة المالية عن بعد'.

البنوك الإسلامية

هي حديثة النشأة (1971) عبارة عن مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية واستثمار الأموال وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وضوابطها، وتهدف إلى تحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي ورفع مستوى معيشة الأفراد.
(تقوم على تفادي سعر الفائدة)

البنوك المتخصصة

هناك أنشطة اقتصادية تحتاج إلى اهتمام إضافي، ونتيجة لذلك ظهرت البنوك المتخصصة ذات المصادر التمويلية المختلفة، والقيام بتوظيفها في مجال القروض متوسطة وطويلة الأجل، لذلك تقوم الحكومات بدعمها مالياً.
تُصنّف البنوك المتخصصة حسب القطاعات الاقتصادية فجدد: البنوك الزراعية والبنوك العقارية والبنوك الصناعية وبنوك التجارة الخارجية...

محتوى المادة التعليمية

مدخل مفاهيمي للنقود	المحور الأول
المجمعات النقدية ومقابلاتها	المحور الثاني
الأنظمة النقدية	المحور الثالث
البنوك التجارية والبنك المركزي	المحور الرابع
إنشاء النقود والمضاعف النقدي	المحور الخامس
التضخم والسياسة النقدية	المحور السادس
السوق النقدية	1 المحور السابع